المحور الثالث:
النظريات الاقتصادية للمنظمة

تمهيد:

للنظريات الاقتصادية مكانة كبيرة في بناء نظرية المنظمات, أهم النظريات الاقتصادية :

- المنظمة في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية
- النظريات التعاقدية Contractual Theories
- النظريات التطورية Evolutionary Theories
- نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات Regulation School

أولا: المنظمة في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

المدرسة الكلاسيكية النيوكلاسيكية هي مدرسة اقتصادية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حيث مثلت فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج عند ظهور أبحاث 4 اقتصاديين وهم :ويليام ستانلي جيفون، ليون ووالراز، وكارل مانجر، ألفريد مارشال

فإذا كانت المدرسة الكلاسيكية تعالج الظواهر الاقتصادية في بعدها الكلي(الإنتاج، التوزيع، التراكم) فإن للمدرسة النيوكلاسيكية لها نظرة اقتصادية جزئية للمسائل الاقتصادية خاصة سلوك الفرد، المستهلك أو المؤسسة نحو تعظيم منافعهم في ظروف معينة متاحة.

1-افتراضات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

-هدف تعظيم المنفعة وزيادة الأرباح

-السلوك العقلاني

-المنافسة التامة : شروطها(وجود عدد كبير من المشترين (المستهلكين) والبائعين (المنتجين)للسلعة، تجانس المنتجات، حرية الدخول والخروج، توفر المعلومات بشكل كامل.

-قيود التكنولوجيا والسعر: إن المحافظة على التوازن بين العرض والطلب يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب

2-المنظمة في النظرية النيوكلاسيكية وحدودها

أ. المؤسسة هي الصندوق الأسود: المؤسسة تعتبر في نظر النيوكلاسيك :Black Box صندوقا أسودا لان المنتجات تباع في السوق والعرض والطلب هما من يحددان سعرها، فالمؤسسة ما هي إلا مركز لتحويل المدخلات إلى مخرجات، كما تعتبر عملياتها جد معقدة ولا يمكن التحكم فيها.

ب. المؤسسة النقطة:Firm Point أي تحليل المؤسسة كوحدة واحدة وثابتة، فلا يتم النظر إلى المجموعات المختلفة التي تشكلها (المساهمون، المديرون، الموظفون ...) أو الوظائف والنشاطات المختلفة التي تقوم بها. والمؤسسة تعتبر كعون إقتصادي غير مؤثر ولا تعتبر كمؤسسة، فهي عبارة عن صندوق أسود أو نقطة ثابتة في

السوق مثلها مثل أي مستهلك فردي.

ج. المؤسسة هي الآلة أو المسيرة: يتمثل دور المؤسسة عند النيوكلاسيك Automation Firm في كونها آلة تقوم بخلط المزيج الأمثل من عوامل الإنتاج رأس للحصول على المنتجات أو الخدمات، L والعمل K المال فدورها الأساسي عندهم هو تحويل السلع أو المواد الأولية (المدخلات) إلى المنتجات النهائية (المخرجات).

3الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية

- **تعظيم الربح:** هدف الملاك هو تعظيم الربح، بينما هدف القادة والمديرين هو غير ذلك، وهذا مايحدث نزاع عن هدف تعظيم الربح.

-**افتراض السلوك العقلاني:** حسب سايمون أنه مهما كان التصرف رشيد فإنه لا يمكن الوصول إلى **قرار** عقلاني 100%

ثانيا: النظريات التعاقدية Contractual Theories

1- النظرية الادارية Berle & Means

أ-سبب بروز النظرية: في العشرينيات عرفت المؤسسات الأمريكية تطورا كبيرا فكانت تكبر من حيث الحجم وتغير شكل الملكية وانتشرت الشركات بالأسهم. نتج عن ذلك:ارتفاع عدد المساهمين؛ تنوع المساهمين؛ تشتت جغرافي للمساهمين.

ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة سنة1932على يد الباحثان **BERLE** و **MEANS**حيث لاحظا أنه:

- لا يمكن للملاك أن يديروا ملكيتهم .

- المديرين هم من يدير الشركات.

فأصبح هناك مايعرف بالفصل بين الإدارة والملكية. وينتج عن هذا أن: المنظمة أصبحت عبارة عن جماعات (عمال، ملاك، مديرين...) بمصالح مختلفة وقد تتعارض كما أصبحت سلطة القرار في أيدي المديرين.

- السؤال الذي يطرح نفسه: من يتحكم في المنظمة، يسيطر عليها ؟ ولصالح من يسيطر عليها ؟
- الإجابة: -يسيطر على المنظمة من ليس مالكا لها.. سلطة الإدارة . سلطة بدون ملكية

- لا يمكن التأكد من خدمة المصالح.

لمعالجة وضع «السلطة بدون ملكية» اقترح الباحثان : -إما ترك السلطة في أيدي المدرين

-وإما حماية حقوق الملاك ..

2- نظريات تكاليف المعاملاتTransaction Cost Theory

أولا: طرح D.H Robertsonفي 1928, السؤال التالي:

إذا كانت السوق هي من ينسق مجهود الأعوان، وهي من يحدد التوازن، لماذا توجد المؤسسات إذن ؟

- أجاب Coase في مقال في 1937على ذلك في أن إخفاق السوق يؤدي الى ظهور المؤسسة
- إخفاق السوق : اللجوء إلى السوق يؤدي إلى تحمل تكاليف(تكاليف البحث عن المعلومات، تكاليف مفاوضات العقود، تكاليف إبرام العقود). ينتج عن ذلك بما يسمى تكاليف المعاملآت TRANSACTION COSTS .

تكاليف المعاملات هي تكاليف تعاقدية لايمكن تجنبها في العملية الاقتصادية، فلابد أن يتحملها جانب العرض وصولا للربح، ولابد أن يتحملها جانب الطلب وصولا للسلعة، وهناك تكاليف داخلية (داخل المؤسسة الواحدة Within the firm) وتكاليف خارجية (تكاليف المعاملات بين المؤسسات،Between the firms)

- في هذه الحالة نكون أمام خيارين:

1- ما دامت تكاليف السوق أقل من تكاليف إنشاء منظمة. في هذه الحالة نفضل السوق

2-عندما تصبح تكاليف السوق أكبر من تكاليف إنشاء منظمة. في هذه الحالة ننشئ المنظمة

متى تكون المنظمة بديل السوق؟

المنظمة توجد وتنمو ما دامت تكاليفها أقل من تكاليف المعاملات (تكاليف السوق).

ثانيا: نظرية تكاليف المعاملات حسب WILLIAMSON

طرح WILLIAMSON فرضيتين تتعلقان بسلوك الأعوان الاقتصاديين وهما الرشد المقيد والسلوكيات الانتهازية واللذان يمثلان الفرضيات السلوكية:

- **فرضية الرشد المقيد:** لا يستطيع الفرد معرفة كل ما يحيط بالمعاملة ولا كل نتائج المعاملة

-الحل المرضي بدلا من الحل الأمثل.

- هذا ما يزيد من أخطار المعاملات.

- **فرضية الانتهازية:** من خصائص الأفراد الانتهازية

- بإمكانهم إخفاء معلومات أو تغييرها خدمة لمصلحتهم.

- هذا ما يزيد من أخطار المعاملات.

فرضية الرشد المقيد+ فرضية الآنتهازية = فرضية سلوكية

- **كما حدد WILLIAMSONأربعة أنواع من العقود:**

1- التخطيطPlanification: نقوم بالتعاقد مع الطرف الآخر بمنطق الخطة، أي المنظمة تحاول الحصول على المعلومات خاصة أن الطرف الثاني يفترض فيه الانتهازية، فالإشكال أن المنظمة تبحث في تخفيض التكاليف من خلال تخفيض تكاليف العقود.

2-الوعد(الثقة):Promesseأي وجود حسن النية من البداية، فالطرفان يتفقان على أن كل طرف يبذل أقصى جهد ممكن من أجل تنفيذ العقد.

3-المنافسة:Concurrence فالمنظمة تحاول أن تستغل ما يعطيها لها السوق حول تخفيض الأصول، وتعمل على اختيار العرض المناسب من الموردين.

4- الحوكمة(التسيير):Gouvernance محاولة تقليص الفجوة بين مصلحة المسير ومصلحة المالك،

<u>مواصفات المعاملات</u>

حدد Williamson ثلاثة عناصر أساسية تحدد مواصفات المعاملات:

أ- **خصوصية الأصول:** تكون الأصول خاصة إذا كانت تتطلب استثمارات خاصة أي الاستثمارات طويلة الأجل التي لا يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى للقيام بمعاملة معينة مثل آلات الانتاج، انشاء وحدة إنتاج جديدة، إدخال نظام معلومات جديد ...الخ)

ب- عدم التأكد: حالة عدم التأكد المرتبطة بشروط تنفيذ المعاملات تؤدي الى زيادة تكلفتها ، حيث تؤثر سلبا على جودة المعاملات، وتجعل من الصعب السيطرة على الجوانب المختلفة للعقد ونتائجه .وتنقسم حالات عدم التأكد إلى: - حالة عدم التأكد الداخلي، وحالة عدم التأكد الخارجي مثل حالة عدم التأكد التكنولوجي، عدم التأكد التنافسي.

الشكل رقم(13): مصفوفة المعاملات

طبيعة المعاملة	خصوصية الأصول	الفرضيات السلوكية	
		الانتهازية	الرشد المقيد
تخطيط	+	+	•
وعد	+	•	+
المنافسة	•	+	+
الحوكمة	+	+	+

+ موجود • غير موجود

-كيف تدار هذه المعاملات؟

-التخطيط: في حالة الانتهازية، تحرر العقود بدقة حتى تشمل أكبر قدر من الاحتمالات، خاصة وأن الرشد المتبع هو الرشد المطلق و يعتمد التعامل هنا على التخطيط.

-الوعد: عند غياب الانتهازية، تسود الثقة، ويكتفي الطرف بوعد الطرف الثاني.

-المنافسة: لما يكون الرشد المقيد سائد، والانتهازية موجودة، وفي حالة عدم خصوصية الأصول يكون التعامل حسب السوق.

-الحوكمة: لما يكون الرشد المقيد سائد، والانتهازية موجودة، وفي حالة خصوصية الأصول فالعلاقة هنا هي علاقة حوكمة.

ج-تكرا ر المعاملة: كلما تكررت المعاملة زادت الفرص المتاحة للأطراف المتعاقدة لتكون الانتهازية مما يزيد من تكاليف المعاملة، ووفقا ذلك حدد Williamsonأربعة أنواع من العقود

الشكل رقم:**مصفوفة العقود**

المصدر: عيسى حيرش نظرية المنظمات، ص27. على الموقع:

من هذه المصفوفة يظهر ما يلي:

- القرار بالشراء في حالة عدم خصوصية الأصول (عقد كلاسيكي).
- القرار بالشراء مع اعتماد طرف ثالث في حالة التكرار الضعيف.
- القرار بالمناولة (العقد الثنائي) في حالة التكرار القوي.
- القرار بالصنع (الهيكلة الموحدة) في حالة الخصوصية العالية والتكرار القوي.

3-نظرية حقوق الملكيةProperty Rights Theory

هذه النظرية تجيب على سؤال: كيف يبرر وجود المنظمات كآلية أخرى لتخصيص الموارد النادرة ؟ أهم مؤسسي نظرية حقوق الملكية قبل **Harold Demsetz**و **Armen Alchian** بالاعتماد على **Ronald Coase.**

1- ظهور النظرية: ظهرت هذه النظرية في السبعينيات وتريد :

-إظهار أن المؤسسة الرأسمالية في اقتصاد السوق أفضل من غيرها من المنظمات

-حل إشكال وجود المؤسسة

-إعادة نشر فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة من جديد

2-**منطلق النظرية:** تنطلق نظرية حقوق الملكية من الفكرة التالية:

-المبادلات التي تتم بين الأفراد (وغير الأفراد) هي في الواقع تنازل متبادل عن الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يتبادلونها؛ فهي إذن تبادل لحقوق الملكية؛ وبالتالي الأفراد يملكون في الواقع حقوق استعمال موارد.

-تنطلق هذه النظرية من الملكية؛ و الملكية تعطي حقوقا ومنه فإن هذه النظرية تنطلق من حقوق الملكية.

3-خصائص حقوق الملكية

من أهم خصائص حقوق الملكية أنها قابلة للتنازل يعني أن حق الملكية لا يرتبط بشخص بعينه لذلك يمكن تبادل حقوق الملكية.

حقوق الملكية تمكن من ثلاث ممارسات :

-**الإستعمال** : يستعمل صاحب الحق حقه بنفسة.

-**الأستـثمار**: يستفيد صاحب الحق من نتائج استعمال حقة.

-التـــصرف: يتصرف صاحب الحق في حقه (يتخلى عنه، يبيعه، يورثة...).

- لماذا يمارس صاحب حقوق الملكية حقوقه ؟

ممارسة الحقوق تستهدف تعظيم المنفعة.. لكن في بعض الحالات تمارس مضايقات على هذه الحقوق (الرقابة على الأسعار، حصص الإنتاج...) ثم ممارسة هذه الحقوق ليست ممكنة إلا إذا اعترف بها المجتمع وسمح بممارستها.

- تنتظر نظرية الحقوق من الدولة تمكين أصحاب حقوق الملكية من ممارسة حقوقهم.

الجدول رقم(05): حقوق الملكية وأنواع المنظمات

خصائص وممارسات الحقوق	ملكية فردية	ملكية خاصة ناقصة	ملكية جماعية أشخاص	ملكية جماعية دولة
استعمال	نعم	للعامل	نعم	نعم
استثمار	نعم	المالك	للعامل	للمجتمع
قابلية للتنازل	نعم	في بعض الحالات مقيدة	لا	لا
تصرف	نعم	مشترك	للعمال	لا
نوع الحقوق	ملكية خاصة	ملكية خاصة ناقصة	ملكية جماعة	ملكية عامة
نوع المنظمة	مؤسسة رأسمالية	مؤسسة إدارية	مؤسسة تعاونية	مؤسسة حكومية

المصدر: عيسى حيرش، نظرية المنظمات، ص29. على الموقع:

من الجدول أعلاه نستنتج مايلي:

أ-من خلال حقوق الملكية يمكن التعرف على نوع المنظمة اذن حقوق الملكية أداة للتحليل.

ب-الملكية الخاصة هي النوع الأكمل لأن فيها كل خصائص الحقوق وتسمح كل ممارساتها.

3-**السوق ووجود المنظمات: لماذا توجد منظمات ولم نكتف بالسوق ؟**

لأن المنظمات تحث على تشكيل الفرق، الجماعات، أي العمل الجماعي وبما أن العمل الجماعي أكثر فعالية فالمنظمات تساعد على تحسين الفعالية.

4- **هل السوق لا تسمح بالعمل الجماعي ؟**

من عيوب هذه النظرية:

-لا تعطي تعريفا واضحا للحقوق.

-لا تعترف بحدود حقوق الملكية (الآثار السالبة).

4- **نظرية الوكالة** Agency Theory

أهم المؤسسين William Meckling و. Michael Jensen سنة 1976 حيث عرفا الوكالة بأنها"عقد يعين بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الرئيسي) شخصا آخر هو العون للقيام بأعمال معينة لفائدة الأول، مما يستوجب تفويض السلطة للعون"

1.4-**مشكلات الوكالة:** تعمل نظرية الوكالة على معالجة مشكلات العلاقة بين الرئيسي والعون من ناحية انفصال الملكية عن التسيير واختلاف مصادر تمويل المشروع برأس المال، وكذلك مشكلة تحمل المخاطر ووظائف صنع القرار ومراقبة أداء الأعوان، لذلك فإن تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن ذلك سيتسبب في وجود صراعات تنتج عنها تحمل تكاليف يطلق عليها "تكاليف الوكالة" وهي:

أ-تكاليف الرقابة: ويتحملها الرئيس.

ب-تكاليف الالتزام: ويتحملها العون.

ج-الخسارة الباقية: وهي الفرق بين السلوك التنظيمي للرئيسي والعون.

2.4-مصادر مشكلات الوكالة

أ-عدم قدرة الرئيسي على رقابة أداء العون.

ب-عدم تناظر المعلوماتAsymétrie d'information ، حيث أن العون لديه معلومات أكثر من الرئيسي وحتى لو توفرت نفس المعلومات للرئيسي فإنه قد لا يستطيع تفسيرها بنفس قدرة العون.

ج-عدم اكتمال العقود والتكاليف المرتبطة بها

الشكل رقم: نموذج نظرية الوكالة

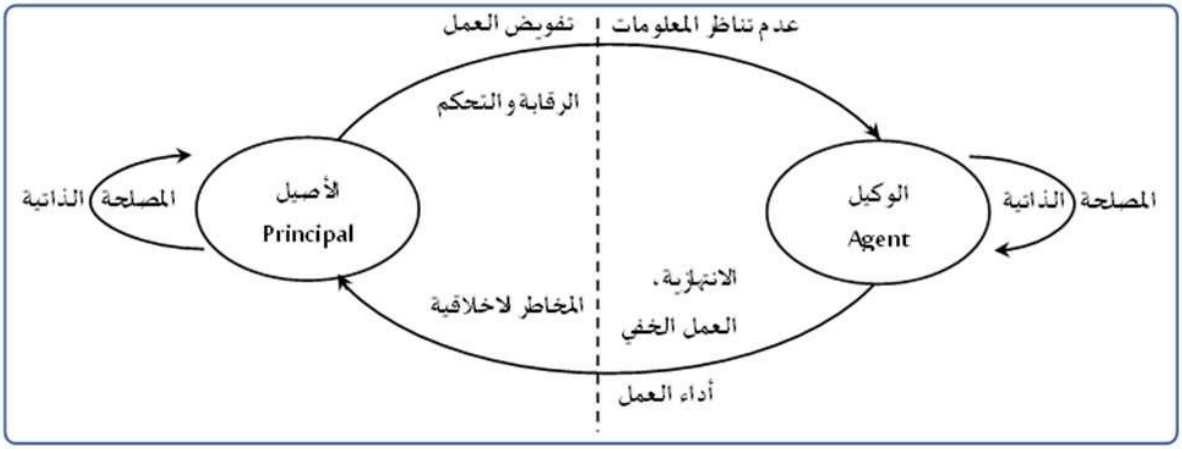

3.4- فرضيات نظرية الوكالة

أ-المسيرون يسعون لتعظيم منافعهم على حساب الملاك(اختلاف المصالح)

ب-المحيط غير مستقر والأعمال السبقية للأعوان قد لا تكون صحيحة

ج-العون يعرف عمله أكثر من الرئيسي ومن هذه الفرضية جاءت فكرة نقصان أو عدم اكتمال العقود

د-يتميز كل من الرئيسي والعون بالرشادة الاقتصادية

ه-اختلاف أهداف وأفضليات كل من الرئيسي والعون، فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل العون مقابل أجر معقول، فإن العون يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت، الحوافز، والمزايا مع بذل مجهودات أقل.

و- اختلاف نسب المخاطرة التي يتحمها كل من الرئيسي والعون، ويردع ذلك إلى:

-عدم قدرة الرئيسي على متابعة وملاحظة أداء وتصرفات العون بصورة مباشرة نتيجة لمعايشة العون لظروف المل ومشكلاته.

-اختلاف الخلفية التدريبية والخصائص الشخصية لكل منهما.

-اختلاف امكانية التوصل إلى المعلومات وفهمها من طرف الرئيسي والعون.

4.4- مشاكل نظرية الوكالة

تعد نظرية الوكالة تعبير للعلاقة التعاقدية بين طرفين تتضارب أهدافهما وهما الرئيسي والعون، لذلك فهي تهدف إلى صياغة العلاقة بين هذين الطرفين بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين، ومن خلال هذه العلاقة تنشأ العديد من المشاكل، لعدم وجود عقود كاملة كما سبق وأن ذكرنا سابقا، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم(14): مشاكل نظرية الوكالة

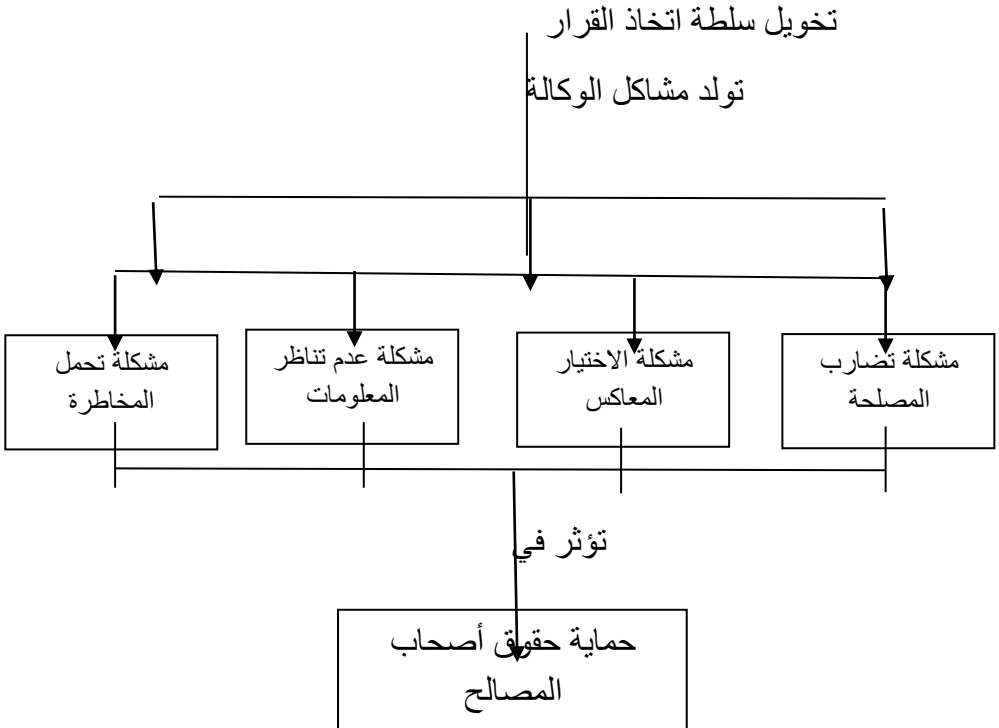

المصدر: حسام الدين غضبان، ~~محاضرات في نظرية الحوكمة~~، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص24.

يتضح من الشكل السابق أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة إذ من خلال علاقة العون مع الرئيسي سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها:

أ- إن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف العون دون تحقيق مصالح الرئيسي.

ب- عدم معرفة الأسباب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الرئيسي أن يتابع تصرفات العون، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

وحسب كل من Fama et Jensen فإن تضارب المصالح يرجع أساسا إلى ثلاث أسباب رئيسية:

-المالك لديه القدرة على تنويع حافظة الأنشطة البورصية الخاصة به وبالتالي فهو على استعداد لتحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمار أكثر من المسير الذي يستغل أصوله المالية والمعرفية والثقافية في خدمة المؤسسة التي يسيرها.

-الأفق الاقتصادي للمساهمين أو الملاك يستند على المدى الطويل، بحيث يميلون للاستثمارات بعيدة المدى على عكس المسيرين الذي يحبذون الاستثمارات ذات المدى القصير.

-المسيرون يعتبرون مركز التعاقدات لذلك فامتلاكهم للمعلومات يسمح لهم بمعالجتها بالكيفية التي توافق مصالحهم ولو كان ذلك على حساب الأطراف الآخذة.

ثالثا: النظريات التطورية Evolutionary Theories

1-النظرية السلوكية Behavioral Theory

تهدف النظرية السلوكية إلى:

- التخلي عن مبدأ التعظيم وتفضيل مبدأ الرضا
- اعتبار المؤسسة موضوع للدراسة في حد ذاتها
- فهم السلوك المستقبلي للمؤسسة وفقا لمجموعة من الأهداف(من حيث السعر، والانتاج والتخصص وغيرذلك)
- تفضيل تحليل عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

وتوجد نظريتنان للسلوك وهما: نظرية القرار والنظرية السلوكيةCyert & March

1-1 نظرية القرار(النظرية القرارية). HERBERT SIMON1916-2001

بالنسبة لـ نظرية المنظمات هي نظرية للقرار بالنسبة Herbert Simon , لأن المنظمات لا يمكن أن تتواجد ولا أن تنمو إلا بالقرار فالقرار هو أهم شيء في إدارة المنظمات, تهتم نظرية القرار بالسلوك الإنساني. فتنطلق من:

-النظرية الاقتصادية للاختيار.. الانسان يتخذ القرارات الرشيدة .

-النظرية النفسانية للسلوك .. الانسان يبحث عن منفعتة.

-تصل هذه النظرية إلى نتائج جديدة وهي أن الإنسان يواجة قيود تمنعه من الرشد الكامل.

كانت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة قد وضعت تسلسل لعملية اتخاذ القرار:

1- تحديد المشكلة
2-حصر الحلول الممكنة.

3-تقييم الحلول الممكنة.

4-اختيار الحل وتنفيذ الحل.

5-رقابة الحل.

هذا لنموذج لاتخاذ القرار له مجموعة من الفرضيات:

أ-للإنسان كل المعلومات الممكنة حول المشكلة.

ب-للإنسان كل المعلومات الممكنة حول المحلول المتوفرة المشكلة.

ج-للإنسان كل المعلومات الممكنة حول نتائج المحلول المتوفرة المشكلة.

د-للإنسان القدرة على التعامل مع كل المتغيرات الخاصة بالمشكلة

وبالتالي نستنتج أن الرشد مطلق وليس مقيد ولا يمكن الوصول إلى الحل الأمثل والاكتفاء فقط بالحل المرضي

اقترح Simonنموذج لاتخاذ القرار في ثلاث مراحل هي:

1-مرحلة الاستخبار Intelligence وهي مرحلة البحث عن المعلومات في البيئة.

2-مرحلة التصميمModelization وهي مرحلة تحديد الحلول الممكنة.

3-مرحلة الاختيار Choise وهي مرحلة اختيار الحل الأنسب للمشكلة

يسمى هذا النموذج نموذج IMC

- ✓ ومن هنا نفهم أن نظرية القرار لا تعترف بالحل الأمثل ولا بالحل الأمثل الوحيد.
- ✓ إدخال الرشد المقيد ومنة الحلول المرضية.
- ✓ المؤسسة عبارة عن كائن يتأقلم مع بيئته، يحاول أن يتماشى مع ما تتيحه هذه البيئة.

2-1- النظرية السلوكية Cyert & March

حسب Cyert & March ليس للمنظمة هدف بل الأفراد هم من لديهم أهداف. بالنسبة لهما المنظمة:

-مجموعة من الجماعات المتنازعة

-لكنها أيضا جماعات تتحالف لهذه التحالفات أهداف مختلفة وسلطات متغيرة حسب الظروف.

الأفراد في المنظمات يشكلون جماعات كبيرة أو صغيرة , تستطيع أي من هذه الجماعات أن تسيطر حسب الظروف وتؤثر الجماعة المسيطرة على هدف المنظمة في كثير من الحالات , التأثير مؤقت مثل السيطرة مؤقتة, تقوم الجماعات حسب سيطرتها بالتفاوض حول كيفية الاستفادة من القيمة المضافة التي تنشئها المنظمة.(عمال) زيادة رواتب .. (مديرون) زيادة علاوات المديرين ..

- **يرى Cyertو March**أن المؤسسة عبارة عن نظام:

-مفتوح على بيئتة.

-عقلاني.

- يتأقلم بالاستناد إلى تعلمة السابق.

فتصبح ..المنظمة لها ذاكرة أو ذاكرة المنظمة أو الذاكرة المنظمية (التنظيمية) وتسمى Organizational memory

الشكل رقم(....): مفهوم النظرية السلوكية

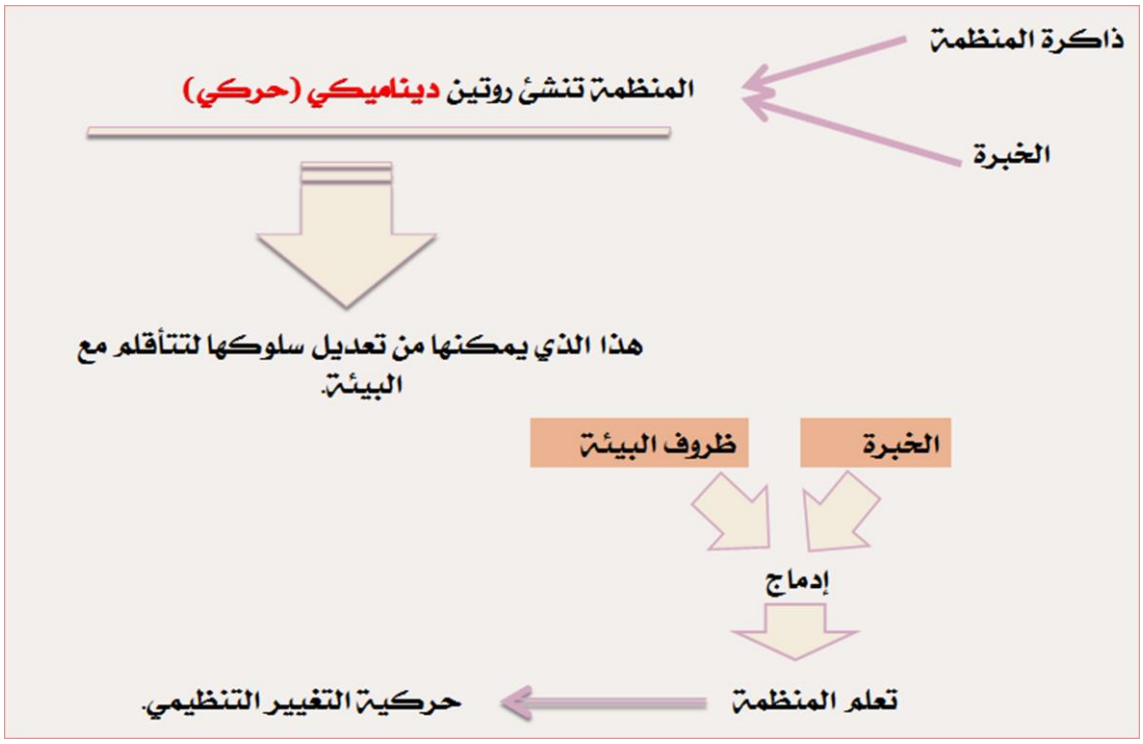

المصدر: عيسى حيرش، نظرية المنظمات، ص24. على الموقع:

رابعا: نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات Regulation School

ظهرت هذه النظرية في منتصف السبعينات لتحليل عملية الانتقال من النمو إلى الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، تناقش نظرية التسوية، تناقش نظرية التسوية التغيير التاريخي للإقتصاد السياسي من خلال مفهومين أساسيين هما نظام التراكم ونظام التسوية

1-**نظام التراكم Accumulation Regime (AR)**: هو نظام للإنتاج الضخم مع حصة متناسبة من القيمة المضافة، مما يؤدي إلى استقرار ربحية المؤسسة، وذلك باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية والعمالية.

2-نمط التسوية(MR) " Regulation Mode of: عبارة عن مجموعة من القوانين المؤسسية والمعايير والأشكال الدولة ونماذج السياسة والممارسات الأخرى التي توفر سياق عملية التراكم

أنواع الأزمات حسب نظرية التسوية: توجد أربعة أشكال للأزمات حسب نظرية التسوية

أ-الأزمات الخارجية: ناتجة عن حدث خارجي، يمكن أن تكون مزعجة للغاية ولكنها لا يمكن أن تعرض نمط التسوية للخطر، ولهذ يعتبر الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن جميع الأزمات خارجية.

ب-الأزمات الخارجية: هي أزمات دورية ضرورية وحتمية، لأنها تجعل من الممكن إلغاء الاختلالات المتراكمة خلال مرحلة التوسع دون تدور كبير في الأشكال المؤسسية، وهذا النوع من الأزمات له علاقة بالرأسمالية.

ج-أزمة نمط التسوية: حيث لا يمكن تجنب دوامة الانحدار، يجب تعديل الأشكال المؤسسية وطرق تدخل الدولة في الاقتصاد.

د-أزمة نظام التراكم: من المستحيل الاستمرار في النمو لفترة طويلة الأجل دون حدوث اضطراب في الأشكال المؤسسية